

سما، 40 عامًا، أرملة مقاتل سابق في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتزوجت مرة أخرى بعد وفاته، تُعدّ وجبة طعام في خيمتها.

تصوير: فيكتور ج. بلو

فهم حياة النساء والرجال والأطفال في مخيم الهول: بناء القصص الإنسانية الكامنة خلف الأرقام

موجز تنفيذي

موجز تنفيذي

انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، تشمل، في جملة أمور: الاختفاء القسري؛ والاحتجاز التعسفي؛ والاحتجاز الانفرادي بمعزل عن العالم الخارجي؛ وانعدام التواصل مع الأسرة؛ والتمييز الهيكلي؛ وتعذر أو عدم كفاية سبل الوصول إلى الخدمات الأساسية والمنقذة للأرواح؛ وغياب أو محدودية الوصول إلى المياه والغذاء والرعاية الصحية والتعليم؛ فضلاً عن انعدام الأمن وانتشار العنف. وقد خلصت هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وآليات الإجراءات الخاصة، إلى نتائج تؤكد ذلك، فضلاً عن توثيق حالات تعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.¹

وفي أعقاب سقوط نظام الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024، أبرمت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا والسلطات السورية المؤقتة الجديدة اتفاقاً في آذار/مارس 2025 يهدف إلى التنسيق السياسي ودمج قوات سوريا الديمقراطية في الجيش الوطني السوري. ومع أن المفاوضات لا تزال جارية، فقد انصبَّ التنفيذ حتى الآن بصورة رئيسية على المسائل الإدارية، مع إحراز تقدم محدود في القضايا الجوهرية المتعلقة باللامركزية وتوحيد القوات العسكرية. وفي ظل هذه الترتيبات السياسية المتطورة، لا يزال مستقبل مخيم الهول وغيره من مواقع الاحتجاز غير واضح المعالم.

وقد أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هذه الدراسة في إطار قيادتها لجهود تنفيذ التوصية الرابعة الصادرة عن فرقة العمل الشاملة التابعة للأمم المتحدة بشأن مخيم الهول ومخيم روج ومراكز الاحتجاز ذات الصلة. وقد كُلفت الأمم المتحدة بـ"إيجاد سبل عملية للاعتراف بالاختلافات بين النساء والفتيات في مخيم الهول، وإبراز أنهن لسن مجموعة متجانسة، وأن أي تدخل هادف وفَعَّال يتطلب تحديد ظروفهن واحتياجاتهن المختلفة ومعالجتها بطريقة تراعي حقوق الإنسان وحقوق المرأة". ويأتي تكليف هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإعداد هذا التحليل الشامل لأوضاع النساء في مخيم الهول تنفيذاً لهذه التوصية. وتقدّم الدراسة أدلة تدعم اعتماد نهج سياساتي وبرنامجي قائم على حقوق الإنسان ومراعٍ لاحتياجات النساء والفتيات، لمعالجة أوضاع الاحتجاز الجماعي التعسفي غير محدد المدة.

تُحلّل هذه الدراسة تجارب الاحتجاز التعسفي في مخيم الهول، مع تركيز خاص على أوضاع النساء والفتيات، وتفحص الافتراضات السائدة بشأن الصلات المزعومة لبعض النساء أو روابطهن الأسرية بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش. وتعتمد الدراسة نهجاً أنثروبولوجياً لتقديم تحليل معمّق للتركيبة الاجتماعية-الاقتصادية للمخيم، فضلاً عن استكشاف أشكال التداخل المحددة — أو عدم التداخل — بين حياة النساء والفتيات المحتجزات تعسفاً. وبين تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش. واستناداً إلى ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال الحماية وولايتها المعيارية، يستعرض التقرير تجارب لم تحظ بالبحث الكافي بشأن أوضاع النساء في مخيم الهول، بما في ذلك حالات العنف الجسيم، وانعدام الأمن، وتفشي الجريمة، إلى جانب التجارب السابقة خلال النزاع. كما تتناول الدراسة قضايا استغلال المرأة، والقدرة على الفعل، وحقوق الإنسان، فضلاً عن المخاطر الإنسانية والمخاطر المتصلة بحقوق الإنسان في مخيم الهول، ولا سيما تلك التي تؤثر في النساء والفتيات. ويحلل التقرير كذلك السبل التي أسهمت بها هذه التجارب في تشكيل أنماط حياتهن اليومية، ومستقبلهن، وآفاق خروجهن من المخيم.

منذ عام 2016، أصبح مخيم الهول موقعاً للاحتجاز التعسفي المطوّل لعشرات الآلاف من السوريات/السوريين والعراقيات/العراقيين ورعايا بلدان ثالثة، الذين احتُجزوا في أعقاب سقوط تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش. وفي ذروة الأزمة في عام 2019، قُدِّر عدد المحتجزين تعسفاً في المخيم بنحو 73,000 شخص، شكّلت النساء والأطفال نحو 91 في المائة منهم. وبحلول تموز/يوليو 2024، قُدِّرت إدارة المخيم عدد المحتجزين فيه بنحو 41,032 شخصاً، منهم 44 في المائة منهم من العراقيات/العراقيين، و40 في المائة من السوريات/السوريين، و16 في المائة من رعايا بلدان ثالثة. ولا يزال المخيم يخضع لسيطرة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بحكم الأمر الواقع، إلى جانب جناحها العسكري، قوات سوريا الديمقراطية (قسد). وتظل حرية التنقل مقيدة بشدة، كما أن العمليات الإنسانية محدودة إلى أبعد الحدود وتعاني نقصاً في الموارد. وتتسم الأوضاع في المخيم بوجود

1 المقررة الخاصة، فيونوالا ني أولابن، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، زيارة تقنية إلى شمال شرق الجمهورية العربية السورية، بيان ختامي للمهمة، تموز/يوليو 2023.

المنهجية

عائدات وعائدين عراقيين، و30 مشاورة مع أصحاب المصلحة.

واتبعت الدراسة معايير هيئة الأمم المتحدة للمرأة المتعلقة بعبء «عدم إلحاق الضرر»، من خلال إعطاء الأولوية للسرية والمشاركة الطوعية، وإجراء المقابلات باستخدام منهجية قائمة على الوعي بالصدمة النفسية. وشملت الروايات الشفوية سردًا زمنيًا مفتوحًا للتجارب، مع إيلاء اهتمام خاص لديناميات الأسرة، والعنف ضد النساء والفتيات، وتجارب العودة.

تعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع مركز زوميا لإجراء هذا البحث، واعتمدت الدراسة نهجًا قائمًا على أساليب بحثية مختلطة تجمع بين المنهجين الكمي والنوعي. فعلى الصعيد الكمي، أجرى مركز زوميا مسحًا شمل 1,440 أسرة سورية وعراقية مقيمة في خيام، باستخدام أسلوب المعايير العنقودية والطبقية، وبمستوى ثقة بلغ 95 في المائة. أما على الصعيد النوعي، فقد أجريت 121 مقابلة لجمع الروايات الشفوية (102 امرأة و19 رجلًا) خلال الفترة بين عامي 2018 و2024²، إلى جانب 11 مقابلة معمقة مع

النتائج

الخصائص الديمغرافية

تشير النتائج إلى أن غالبية المحتجزات/المحتجزين في مخيم الهول هم من الأطفال دون سن الثامنة عشرة والنساء البالغات. وتُقدَّر نسبة الأطفال دون سن 18 عامًا بنحو 59 في المائة من مجموع السوريات/السوريين والعراقيات/العراقيين المحتجزين في مخيم الهول مجتمعين، فيما تشكّل النساء البالغات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و59 عامًا نحو 29 في المائة، ويشكّل الرجال البالغون نحو 11 في المائة.

وينحدر معظم المحتجزات/المحتجزين من مناطق فقيرة تقع على تخوم المراكز الحضرية ومن مناطق ريفية في كل من سوريا والعراق، وهي مناطق تتسم بوجود أنماط أسرية محافظة بشدة، وسجل طويل من التهميش السياسي والاقتصادي. وأفاد غالبية السوريات/السوريين المحتجزين في مخيم الهول منذ آب/أغسطس 2024 (60 في المائة) بأنهم ينحدرون من محافظة حلب، في حين أشار 23 في المائة آخرون إلى أنهم من محافظة دير الزور. أما العراقيات/العراقيون، فقد ذكر ثلاثة أرباعهم تقريبًا (74 في المائة) أنهم من محافظة الأنبار، بينما أفاد 13 في المائة بأنهم من محافظة صلاح الدين، و7 في المائة بأنهم من محافظة نينوى.

ووصلت غالبية المحتجزات/المحتجزين إلى مخيم الهول (83 في المائة) خلال عام 2019، وكان معظمهم قادمين من بلدة الباغوز. أما النسبة المتبقية، البالغة 17 في المائة، فقد وصلت إلى المخيم في عامي 2017 أو 2018، وبدا جليًا أن العديد منهم فروا من العنف المرتبط بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش. ومن المرجح أن الأسر التي وصلت قبل سقوط الباغوز كانت تضم آباءً وأزواجًا، وهو ما ينعكس في تركيبها الأسرية. فقد شكّلت الأسر التي

تعيّلها نساء نحو 45 في المائة من مجموع الأسر التي وصلت قبل سقوط الباغوز، مقارنة بنسبة مرتفعة بلغت 79 في المائة من الأسر التي تعيّلها نساء والتي وصلت بعد سقوط الباغوز.

وتتسم السمات الديمغرافية المميزة للأسر المحتجزة في مخيم الهول بغياب نسبي للرجال البالغين وبارتفاع ملحوظ في نسبة الأراامل. وتشير البيانات إلى أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الأسر في المخيم (73 في المائة) تعيّلها نساء. ويبلغ متوسط حجم الأسرة 4.2 أفراد، غير أن الأسر التي يعيّلها رجال أكبر حجمًا في المتوسط (4.8 أفراد) مقارنة بالأسر التي تعيّلها نساء (3.9 أفراد). وتتكوّن الأسر التي تعيّلها نساء، في الغالب، من ربة الأسرة وأطفالها وأفراد من الأسرة الممتدة من الإناث، بمن فيهن الأمهات والأخوات والحמות وأخوات الزوج والعمات والخالات وبنات العم والخال. ومن بين الأسر التي تعيّلها نساء، أفادت البيانات بأن الأزواج في 71 في المائة من الحالات كانوا إما متوفين أو محتجزين أو في عداد المفقودين. وضمن هذه الفئة، أفادت 41 في المائة من الأسر بأن الأزواج متوفون بشكل مؤكد، في حين أفادت نسبة 30 في المائة بأن الأزواج إما رهن الاحتجاز أو في مكان غير معلوم.

وأفادت امرأة واحدة من كل ست نساء معيلات، ورجل من كل خمسة من معيلي الأسر الذكور، بأنهما من الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي إعاقات كثيرًا ما تُعزى إلى العنف المرتبط بالنزاع. وخلال هذه الفترة، تعرض عدد كبير من النساء لإعاقات أو أصبحن مقدّمات الرعاية الوحيدات للأطفال وأقارب من ذوي الإعاقة، ولا سيما في الحالات التي أصيب فيها المحتجزون/المحتجزات بإصابات جسيمة.

2 شاركت منظمة زوميا 38 رواية شفوية لمحتجزات/محتجزين في مخيم الهول خلال الفترة بين عامي 2018 و2023 لأغراض بحثية أخرى، في حين أجريت المقابلات المتبقية وعددها 83 مقابلة خلال عام 2024 خصيصًا لأغراض هذا البحث

ولم تُكمل غالبية النساء تعليمهن بعد المرحلة الابتدائية، ويُعزى ذلك إلى القيود المالية والمعايير الاجتماعية المحافظة إزاء تعليم المرأة. وأفادت نسبة 40 في المائة من النساء في مخيم الهول — أي نحو ثُمسي النساء المعيلات — بأنهن لا يستطعن القراءة أو الكتابة بشكل جيد أو أنهن أميات. وتشير البيانات إلى عدد أكبر من النساء اللواتي أُشرن إلى عدم معرفتهن بالقراءة أو الكتابة مطلقًا (13 في المائة). مقارنةً بـ 5 في المائة بين الرجال. كما انقطعت فتيات في بداية مراحل تعليمهن عن الدراسة في كثير من الأحيان نتيجة النزاع.

وأُبلغ عن زواج الأطفال باعتباره القاعدة أو العرف المتبع بين نحو نصف العراقيات والسوريات المشاركات في المقابلات. وأفادت أكثر من نصف النساء المتزوجات أو الأرامل اللواتي شاركن في المقابلات بأنهن تزوجن بين سن 13 و17 عامًا، وغالبًا ما كان الزواج من أبناء العم أو الخال أو من أقارب بعيدين.

تحدي الافتراضات المتعلقة بالارتباط بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش

تشير البيانات إلى أن كثير من النساء والرجال المحتجزين بشكل تعسفي في مخيم الهول ليس لهم أي صلة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش، ولا تربطهم به أي روابط أسرية. وأفاد ما يقرب من ربع المشاركات/المشاركين في الروايات الشفوية أن مسارات وصولهم إلى المخيم لم تتضمن أي صلات بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش، كما لم يتورط أقاربهم المباشرون في التنظيم. وفي هذه الأسر، لم ينضم الأقارب الذكور إلى أي جماعة مسلحة غير تابعة للدولة، ولم يشاركوا بنشاط في القتال ضد داعش. وفي بعض الحالات، احتُجزت النساء لمجرد زيارتهن لعائلاتهن في المخيم، أو نتيجة لأخطاء بيروقراطية أو معلومات مضللة.

ويضم مخيم الهول كذلك مجموعة من الرجال والنساء الذين سبق لهم العمل في جهاز المخابرات الآسايش و/أو وحدات حماية المرأة الكردية. وتوفر هذه الروايات معلومات دقيقة حول مشاركة المرأة وأدوارها في الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، مما يطرح تحديًا للاعتقاد بتشابه جميع المحتجزات في المخيم في علاقاتهن بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش.

وتشير البيانات إلى أن غالبية النساء المشاركات في هذه الدراسة كانت لديهن "روابط أسرية" بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش، سواء من خلال أزواجهن أو أقاربهن الذكور. ولم تكن أي منهن حاملة للسلاح، وكان عدد قليل جدًا منهن له تورط مباشر أو "روابط" فعلية مع التنظيم. وأفادت بعض المشاركات بأن أسبابًا دينية دفعتهن للانضمام إلى التنظيم، إلا أنهن كن أقلية. وفي الحالات التي أبلغت فيها المستجيبات عن انتماء سابق أو روابط عائلية مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش، تتحدى نتائج هذه الدراسة الافتراض القائل بأن دعم التنظيم ينبع بالضرورة من دوافع أيديولوجية مسبقة

وقد تركت ظاهرة تعدد الزوجات أثرًا بالغًا على البنية الأسرية للأشخاص المحتجزين بشكل تعسفي في مخيم الهول. وتشير البيانات إلى أن الرجال في واحدة من كل خمس أسر (21 في المائة) في المخيم متعددو الزوجات. ويُعزى ذلك على الأرجح إلى النقص النسبي في عدد الرجال البالغين بالمخيم، حيث أن غالبية الرجال (57 في المائة) المعيلين للأسر متزوجون من أكثر من امرأة.

ويُلاحظ أن الزواج مرة أخرى شائع كذلك في المخيم، إلا أن الطلاق يظل صعبًا بسبب العقبات اللوجستية والقانونية، ولا سيما في الحالات التي يكون فيها الأزواج محتجزين. وفي بعض الحالات، تنظر النساء إلى الزواج باعتباره وسيلة لتحسين أوضاعهن، أو لمغادرة المخيم، أو للتخفيف من شعورهن بالعزلة. غير أن هذه الزيجات قد تؤدي أحيانًا إلى تعرضهن للاستغلال أو الإساءة.

أو معتقدات متطرفة. وبالنسبة للسوريات والسوريين، كان الانخراط مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش أو الانضمام إليه في كثير من الحالات رد فعل على القمع العنيف الذي مارسه نظام الأسد السابق ضد الانتفاضة التي اندلعت في عام 2011. وقد وصف العديد منهم مسارات بدأت بدعم حركة الاحتجاج لعام 2011، وتطورت إلى المشاركة في فصائل مسلحة لمواجهة تصاعد العنف، وانتهى بهم المطاف إلى الانضمام إلى التنظيم عند سيطرته على الوضع. وبالمثل، لم يكن لدى معظم العراقيات والعراقيين انتماءات سياسية سابقة، على الرغم من أن بعضهم شارك في الحركات المتمردة إبان حرب العراق التي قادتها الولايات المتحدة، أو كان لديهم أفراد من أسرهم شاركوا فيها.

وأفادت النساء بأن قرار أقاربهن الذكور بالانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش ارتبط في كثير من الحالات بتفاقم الفقر، وهو ما ازداد حدة في سياق النزاع المطوّل. فقد فقدت العديد من الأسر منازلها ووظائفها ومصادر دخلها، الأمر الذي جعل الانضمام إلى الجماعات المسلحة، بالنسبة للبعض، أحد الخيارات المحدودة المتاحة للبقاء. وفي ظل تدهور الوضع الاقتصادي، تأثر موقف بعض النساء تجاه التنظيم بالحوافز المالية والمزايا الاجتماعية التي وفرتها، أكثر من كونه نابغًا من قناعات أيديولوجية.

كما جرى تجنيد عدد كبير من الرجال قسرًا من قبل التنظيم، ما أدى إلى تصنيف العديد من النساء المحتجزات في مخيم الهول على أنهن "مرتبطات" بالتنظيم حصريًا بسبب صلتهم بهؤلاء الرجال المجندين. وأفاد اثنان من الذكور في رواياتهم الشفوية بتعرضهما للتجنيد القسري، في حين ذكرت ثمانين مشاركًا أن أقاربهن الذكور أُجبروا على الانضمام إلى التنظيم. وأوضحت العديد من المستجيبات الأخريات أن انخراط أقاربهن الذكور كان في كثير من الأحيان "بدافع الخوف".

إزاء المستقبل الذي بدأ يلوح في الأفق. كما أوضح بعض المحتجزات/المحتجزين أن الانتماء إلى التنظيم جلب وصحة اجتماعية أدت إلى نبذ أسرهم من جانب الجيران والمجتمعات المحلية.

وعملت مجموعة فرعية صغيرة من المستجيبين، معظمهم من الرجال وعدد قليل من النساء، لصالح تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش في أدوار إدارية أو داعمة. ومن بين الرجال التسعة عشر الذين شملتهم المقابلات، أدى معظمهم عملاً مدفوع الأجر لصالح التنظيم في مرحلة ما، وإن كانت ظروف العمل تنطوي في كثير من الأحيان على الإكراه أو العنف. وفي المقابل، أفادت مجموعة فرعية صغيرة فقط من النساء السوريات — تسع من بين المشاركات في المقابلات — بأنهن عملن بأجر لدى التنظيم، في حين أن الغالبية الساحقة من النساء، ولا سيما العراقيات، لم يكن لديهن عمل رسمي، وانخرطن أساسًا في أنشطة زراعية أو منزلية غير مدفوعة الأجر قبل وأثناء فترة سيطرة التنظيم.

الزواج والعنف ضد المرأة في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش و"الروابط الأسرية" المزعومة للمحتجزات

وجودهن في مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش، حيث جرى احتجازهن في ما يُعرف بـ"دور الضيافة" التابعة للتنظيم بعد ترقيهن، وتعرض لسلسلة من الزيجات القسرية المتكررة. ووصفت العديد من النساء اللواتي أبلغن عن وقائع الاتجار بالبشر أيضًا مشاهدتهن لغارات جوية نفذتها قوات التحالف استهدفت تلك "الدور". كما وثق التقرير حالات جسيمة من العنف الجنسي، والاسترقاق والاعتصاب.

بالإضافة إلى العنف المرتبط بالنزاع، عانت العديد من النساء في مخيم الهول أشكالًا شديدة من العنف الأسري على أيدي أزواجهن و/أو أفراد أسرهن قبل وأثناء احتجازهن. وشمل هذا العنف — الذي ارتكبه الأزواج والآباء والإخوة والأمهات وأقارب الزوج — أحيانًا البتر، والتشويه، والشروع في القتل، وإساءة معاملة الأطفال. وفي بعض الحالات، دفع هذا العنف النساء إلى إقامة علاقات مع عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش. وعندما كانت الأسر منقسمة على أساس الولاءات السياسية، غالبًا ما أُجبرت النساء على الاختيار بين أزواجهن وعائلاتهن. وغالبًا ما اخترن أزواجهن خوفًا من فقدان أطفالهن.

وانتهى المطاف بمجموعة من النساء المحتجزات إلى البقاء في المخيم لفترات غير محددة، على الرغم من مقاومتهم لتنظيم داعش بطرق متعددة. وكثيرًا ما وصفت النساء انخراطهن مع التنظيم بأنه تجربة شخصية مؤلمة، تبدأ بالدمع ثم تتطور إلى شعور بخيبة الأمل. وقد تتحول هذه المشاعر في بعض الحالات إلى كراهية ومقاومة. وقد قاومت بعض النساء التنظيم داخل أسرهن، وفي أحيان أخرى عبرن عن

وعلى الرغم من وجود حوافز اقتصادية واجتماعية واضحة دفعت بعض الأفراد إلى الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش، أفادت العديد من النساء والرجال أيضًا بأن أيديولوجية التنظيم أثرت في معتقداتهم الدينية وأسهمت في تغيير أنماط تفكيرهم خلال تلك الفترة، مما شجعهم على الانضمام إليه أو تأييده. وأشار هؤلاء إلى أن معاينتهم المباشرة لحجم الموت والدمار الذي خلفه النزاع أسهمت في توليد مشاعر من السخط والغضب. ونتيجة لذلك، اتجه بعضهم إلى التعمق في الفكر الديني بحثًا عن العدالة، وهو إطار وفره بسهولة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش واستثمره لتأطير هذه المشاعر وتغذيتها.

وفي حين أعربت بعض النساء عن قدر أكبر من الانفتاح على فكرة سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش بسبب ما وفرته من مزايا اجتماعية ومالية وشعور بإعادة فرض النظام، أعربت أخريات عن قلقهن

واجهت النساء والفتيات المحتجزات في مخيم الهول أشكالًا واسعة ومتعددة الأبعاد من العنف ضد المرأة، بما في ذلك ارتباطهن بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش من خلال الزواج القسري والمبكر. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن ما يقرب من نصف النساء العراقيات والسوريات اللواتي شملتهن المقابلات كن متزوجات من رجال منتمين إلى التنظيم، سواء أثناء الزواج أو بعده. وتزوجت الغالبية في سن الطفولة؛ إذ تبين أن 32 امرأة من أصل 53 ممن تزوجن بين عامي 2014 و2019 كانت أعمارهن تتراوح بين 13 و17 عامًا عند زواجهن الأول. وفي حين سعت بعض النساء إلى الزواج من عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش بدوافع عقائدية أو مالية، أفادت الغالبية بأن قراراتهن تشكّلت في سياق التزامات أسرية وغياب البدائل المتاحة. وفي ظل الفوضى التي شابت علاقات القوة والسيطرة، أوضحت بعض المستجيبات أن عائلات اعتبرن تزويج الفتيات والنساء لعناصر التنظيم أفضل وسيلة لحمايتهن، وحماية العائلة بالتبعية.

وذكرت ستة من المشاركات في المقابلات أنهم أُجبروا على الزواج من عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش، أو من رجال انضموا لاحقًا إلى التنظيم. كما أفادت امرأتان بأن إحدى قريباتهما أُجبرت على الزواج خلال فترة سيطرة التنظيم. وكما بيّنت النساء المستجيبات، فقد اتسمت هذه الحالات بأنماط واضحة من الإكراه والنهديد وحرمان الضحايا من حرية الاختيار، وهي ممارسات يرحب أنها تندرج ضمن التعريف القانوني للزواج القسري.

وتعرّض عدد كبير من النساء للاتجار لأغراض الزواج خلال فترة

معارضتهن علناً. وبذلت بعض الزوجات والأمهات جهودًا مضنية لثني أزواجهن وأبنائهن عن المشاركة القتال، بتذكير

مسارات رعايا البلدان الثالثة

تنتمي النساء من رعايا البلدان الثالثة المقيمت في ملحق منفصل من مخيم الهول إلى خلفيات اجتماعية-اقتصادية أكثر تنوعًا مقارنة بنظيرتهن العراقيات والسوريات. وينحدر بعضهن من أوضاع أسرية مفككة يبدو أنها أسهمت في مسارات انخراطهن في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش. وبالمقارنة مع العراقيات والسوريات، اضطلعت نسبة أكبر من رعايا البلدان الثالثة بأدوار وظيفية لدى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش، وغالبًا ما جلبن معهن مهارات اعتُبرت ذات قيمة للتنظيم، نظرًا لارتفاع مستويات تعليمهن.

وكانت أكثر المسارات شيوعًا لتعرّف المتحوّلات والمتحولين الجدد، أو الأشخاص من خلفيات مسلمة، على التنظيم تكون عبر الصديقات والأصدقاء، أو الزميلات والزلاء، أو

الحياة في مخيم الهول

العنف وإساءة المعاملة

أفادت المستجيبات والمستجيبون بأنهم يعيشون في خوف دائم من العنف بسبب وجود عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش، وغيرهم من الأفراد المصنّفين على أنهم "متطرفون"، إضافة إلى عمليات الاستخبارات التي تنفذها قوات الآسايش داخل المخيم. وخلال الفترة بين عامي 2019 و2022 على وجه الخصوص، نفذت شبكات من مؤيدي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش ممن يمتلكون إمكانية الوصول إلى شبكات مالية خارجية حملات قتل وابتزاز وترهيب داخل المخيم. وكان العديد من المحتجزين، من الرجال والنساء على السواء، قد فقدوا أفرادًا من أسرهم بسبب القتل، أو تعرضوا لمحاولات قتل، أو شهدوا جرائم قتل، وغالبًا ما استندت تلك الأفعال إلى مزاعم التعاون مع أجهزة الاستخبارات أو إلى ما اعتبر مخالفات أخلاقية مفترضة. ويعيش معظم المحتجزات/المحتجزين في حالة خوف دائم، مدركين أن تحركاتهم اليومية قد تخضع للتدقيق من قبل فصائل متنافسة يسعى بعضها بنشاط إلى تجنيدهم. وقد استُهدفت نساء على وجه الخصوص بسبب تعاونهن مع المنظمات غير الحكومية أو بسبب عدم امتثالهن المزعوم لقواعد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش.

وأفادت بعض النساء بتعرضهن للترهيب في سياق ردود فعل السلطات على انتشار العنف، والتي كثيرًا ما شملت إساءات ضد المرأة، وممارسات مهينة، والاستيلاء على الأغراض الشخصية. كما ذكرت عدة نساء أنهن تعرضن للاعتقال، أو أن أحد أفراد أسرهن تعرّض للاعتقال،

الأزواج في كثيرٍ من الأحيان بمسؤولياتهم تجاه أطفالهم.

المعلّمت والمعلّمين، أو أفراد الأسرة، الذين نقلوا إليهم تعاليم التنظيم وأفكاره تدريجيًا. وفي حين سعى البعض عمدًا إلى السفر بغرض الانضمام إلى التنظيم، يبدو أن آخرين لم يكونوا مدركين تمامًا لوجهتهم أو لطبيعة ما كانوا يُرَجّون فيه.

وبسبب عزلتهن عن بقية سكان المخيم، كانت معظم الأنشطة الاقتصادية في الملحق غير مشروعة تقريبًا، مما أدى إلى الاعتماد على شبكات مالية خارجية، يرتبط بعضها بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش. ومثل غيرهن في المخيم، أعربت غالبية النساء من رعايا البلدان الثالثة عن أسههن من استمرار الاحتجاز، وعن قلق بالغ إزاء مستقبل أطفالهن، ولا سيما في ظل سياسة قوات سوريا الديمقراطية التي تقضي بفصل الأولاد عن أمهاتهم عند بلوغهم سن البلوغ.

وتعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة أثناء احتجازهم.

الأوضاع الاقتصادية وسبل كسب العيش

يخضع النشاط الاقتصادي داخل مخيم الهول لسيطرة شديدة ويتسم في كثير من الأحيان بطابع استغلالي، وتؤثر فيه جهات فاعلة خارجية، مما يترك المحتجزات/المحتجزين في حالة فقر مدقع واعتماد كبير على المنظمات الإنسانية. ويعتمد ما يقرب من ثلثي الأسر التي تعيلها نساء اعتمادًا شبه مطلق على المساعدات كمصدر رئيسي للمعيشة. ولجأت بعض النساء إلى بيع جزء من حصصهن الغذائية في السوق المحلية لتأمين الحد الأدنى من سبل البقاء، في حين حاولت أخريات العمل بأجور متدنية في السوق، إلا أنهن تركن تلك الأعمال بعد تعرضهن للتحرش الجنسي من قبل أصحاب المحال. ولا تحصل إلا نسبة ضئيلة جدًا من الأسر، سواء التي يعيلها رجال أو نساء، على دخل شهري يتجاوز 200 دولار.

وأفاد معظم المحتجزين والمحتجزات بعدم تأييدهم لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش، غير أنهم أقروا بأن تعاونهم مع خلايا التنظيم داخل المخيم كان في كثير من الأحيان مدفوعًا بالفقر، وانعدام الأمن، وسوء المعاملة من جانب السلطات. وقد أفضى الفقر المدقع الذي يواجهه الرجال والنساء المحتجزون إلى نشوء "اقتصاد يأس"، أتاح لعناصر التنظيم الذين لديهم وصول إلى شبكات مالية خارجية استغلال أوضاعهم الهشة.

ويصعب تحديد الحجم الحقيقي لجرائم الاغتصاب بسبب الوصمة الاجتماعية والخوف من إبلاغ السلطات.

ومع ذلك، برزت إلى العلن عدة حالات بالغة الخطورة، شملت في بعض الأحيان أطفالاً. وتشير الإفادات إلى أن الاغتصاب، أو التهديد به، يُستخدم أحياناً كوسيلة للانتقام في النزاعات الشخصية أو كعقاب على ما يُعد انتهاكاً للقواعد الأخلاقية. وإلى جانب أشكال العنف الهيكلي ضد المرأة، أفادت النساء المستجيبات بأن عنف الزوج والعنف العائلي كانا ظاهرتين شائعتين نسبياً في مخيم الهول. ووصفت العديد من النساء اللواتي تزوجن داخل المخيم أنهن لم يكن أمامهن سوى خيارات محدودة عندما أصبح أزواجهن متسلطين أو معتدين.

وفي حين كان الطلاق متاحاً للرجال بسهولة نسبية، واجهت النساء في كثير من الأحيان صعوبات بالغة، أو استحالة عليهن عملياً، إنهاء الزواج حتى في حالات تعرضهن للاعتداء.

الحياة الاجتماعية والاستقرار النفسي

يُظهر تكوين وبنية الأسر في مخيم الهول متانة الروابط الاجتماعية، سواء داخل المخيم أو مع الأفراد الموجودين خارجه. وتعيش النساء بوجه عام مع أسرهن المباشرة والممتدة، وغالباً في مجموعات من الخيام. وعادة ما تسعى النساء اللواتي يصلن إلى المخيم بمفردهن إلى الاندماج في أسر أخرى سعياً للرفقة والحماية. ونظراً لعدم موثوقية نظم الاتصال وانقطاعها المتكرر، يظل التواصل بين العديد من النساء وأسرهن خارج المخيم محدوداً.

ومع ذلك، يواصل الأقارب الذكور الموجودون خارج المخيم — ولا سيما المحتجزون منهم — ممارسة تأثير كبير على حياة النساء في مخيم الهول، بما يشمل القرارات المتعلقة بالزواج والعمل والتنقل والحصول على الموارد. ويكتسب هذا التأثير أهمية خاصة فيما يتعلق بالوضع العائلي للمرأة، لما لذلك من انعكاسات عميقة على حياتها. ويمكن للوضع العائلي للمرأة أن يحدد إلى حد كبير قدرتها على مغادرة مخيم الهول، أو الزواج مرة أخرى، أو طلب الطلاق، وكذلك إمكانية حصولها على الوثائق المدنية اللازمة لأبنائها.

ويترك الاحتجاز أثراً بالغاً على الصحة النفسية للنساء والرجال على حد سواء. فغالبية سكان المخيم وصلوا إليه عقب تعرضهم لأحداث مؤلمة للغاية، وبالنسبة لكثيرين منهم، لم يؤدِّ العنف الذي واجهوه بعد الوصول إلى المخيم إلا إلى تعميق تلك الصدمات.

وفي المراحل الأولى، استفادت بعض النساء من فرص العمل مع المنظمات غير الحكومية داخل المخيم، لكن العمل توقف عندما حُظر توظيف المحتجزات. وأفادت العديد من النساء بأن هذا العمل لم يوفر لهن دخلاً فحسب، بل أسهم أيضاً في تعزيز شعورهن بأن لديهن هدف والسلامة النفسية. غير أنهن اضطررن إلى ترك وظائفهن عقب اعتماد سلطات المخيم سياسة تحظر تشغيل المحتجزات/المحتجزين لدى المنظمات غير الحكومية، استناداً إلى شواغل تتعلق بتمويل الإرهاب.

وتتسم فرص العمل داخل المخيم بقدر كبير من التمييز بين النساء والرجال، إذ تتركز وظائف النساء في مجالات الرعاية أو التنظيف أو التدريس، وغالباً ما تتطلب الحصول على إذن من أقاربهن الذكور، بمن فيهم المحتجزون في مواقع أخرى. كما تعرضت العديد من النساء اللواتي حاولن العمل للتهديد أو التحرش أو العنف، بما في ذلك إحراق الخيام والتهديد بالقتل، مما دفعهن إلى التخلي عن تلك الأنشطة. ويهيمن الرجال إلى حد كبير على أنشطة السوق داخل المخيم، في حين تدير بعض النساء مشروعات صغيرة من داخل مساكنهن، مثل الخياطة أو تقديم خدمات صحية غير رسمية. وبوجه خاص، واجهت رعايا البلدان الثالثة قيوداً أشد، إذ اعتمدوا في الغالب على التحويلات المالية من شبكات مرتبطة بالتنظيم أو من أسرهم في الخارج، في ظل إخضاع الأنشطة الاقتصادية في الملحق لرقابة صارمة واعتبارها غير مشروعة.

العنف الجنسي والعنف ضد المرأة

تتعرض النساء في مخيم الهول بصورة متكررة للتحرش الجنسي والاستغلال الجنسي، ولا سيما في سياق السعي إلى الحصول على فرص العمل، أو المساعدات الإنسانية، أو إجراءات الإعادة إلى الوطن. وغالباً ما يُشبهه في أن الجناة يشملون بعض عناصر سلطات المخيم، وباعة الأسواق، وأحياناً عاملين لدى منظمات غير حكومية. وقد وصفت العديد من النساء تجارب شخصية تعرضن فيها للتحرش من جانب عناصر الآسايش، ومقدمي الخدمات مثل سائقي صهاريج المياه وموزعي المواد الغذائية، إضافة إلى رجال يعملون في السوق طلبوا إقامة "علاقات" مقابل تقديم الخدمات.

ولم تشعر العديد من النساء بالأمان أو الارتياح عند الإبلاغ عن وقائع التحرش أو الاعتداء إلى السلطات. وفي الحالات القليلة التي أُبلغ عنها رسمياً، جرى فتح تحقيقات وأفضت إلى توقيف الجناة، مما يدل على أن المساءلة ممكنة. غير أن غالبية النساء امتنعن عن الإبلاغ، ولا سيما عندما يكون الجناة على صلة بسلطات الاحتجاز.

خارج مخيم الهول

ترغب غالبية المحتجزات/المحتجزين في مغادرة مخيم الهول في أقرب فرصة ممكنة، إذ صوّت 73 في المائة منهم احتمالية العودة إلى مناطقهم الأصلية بأنها مرتفعة. غير أن السوريات/السوريين على وجه الخصوص أشاروا إلى عدم حصولهن على موافقة سلطات المخيم (59 في المائة)، فضلاً عن الخوف من التعرض للعنف أو الاعتقال في مناطقهن الأصلية، بوصفهما من أبرز العوائق أمام المغادرة. ولجأت بعض النساء إلى التهريب أو إلى الزواج كوسيلة للفرار من المخيم.

وتعتمد القدرة على مغادرة المخيم على عوامل متعددة مثل الجنسية، والموطن الأصلي، والوسائل المالية، ومدى الصلات المزعومة أو الروابط العائلية الحالية أو السابقة مع التنظيم، وأي جرائم فعلية أو مزعومة ارتكبت أثناء الاحتجاز. ومنذ عام 2019، غادر أكثر من 30 ألف شخص المخيم، رغم أن البيانات الدقيقة المتعلقة بجنسياتهم أو فئاتهم العمرية أو نوع جنسهم لا تزال غير متوافرة بصورة شاملة. ويُلاحظ أن الأشخاص الذين امتلكوا الموارد المالية أو الشبكات اللازمة للفرار أو التهريب هم في الغالب من تمكنوا من المغادرة، مما يعني أن من تبقى في المخيم هم عمومًا أولئك الذين يفتقرون إلى الوسائل أو العلاقات التي تتيح لهم الخروج.

وأعربت المحتجزات/المحتجزون العراقيون عن قدر أكبر من التفاؤل إزاء احتمالات العودة مقارنة بالسوريات/السوريين، ويُعزى ذلك على الأرجح إلى الوضع الأمني الأكثر استقرارًا في العراق وتنفيذ برامج إعادة الإدماج، بما في ذلك برنامج إعادة التوطين التابع لمشروع مركز الأمل (المعروف سابقًا باسم مركز الجدعة 1). وأفاد ما يقرب من ثلثي المشاركين/المشاركات في الدراسة الاستقصائية بأنهم واجهوا عائقًا واحدًا على الأقل حال دون عودتهم. وكانت نسبة السوريات/السوريين الذين أبلغوا عن وجود عوائق أمام عودتهم مرتفعة (73 في المائة) مقارنة بالعراقيات والعراقيين (55 في المائة). وفي المقابل، قالت غالبية العظمى من العراقيات والعراقيين (92 في المائة) إن عودتهم مرجحة جدًا.

وقبل سقوط نظام الأسد، شكّل غياب إجراءات واضحة لإعادة السوريات والسوريين إلى وطنهم، والتنسيق المحدود مع دمشق والجماعات المسلحة ذات الصلة، إلى جانب المخاوف من انعدام الأمن واحتمال التعرض للاعتقال عند العودة، أسبابًا رئيسية جعلت الأسر السورية، سواء التي يعيّلها رجال أو نساء، غير قادرة أو غير راغبة في العودة. وحتى أواخر عام 2024، كانت غالبية المحتجزات/المحتجزين السوريين قادمين من مناطق كانت خاضعة سابقًا لسيطرة قوات الأسد (55 في المائة)، في حين قدم آخرون من مناطق تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية (19 في المائة). إضافة إلى محتجزين من عملية "درع الفرات" (19 في المائة). وكانت الأسر القادمة من هذه المناطق الأخيرة هي الأقل ميلًا للإبلاغ عن خطط للعودة، ويُعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى الخوف من الانتقام، أو الاحتجاز التعسفي،

أو غياب الوضوح بشأن إجراءات العودة وآليات التعامل معها.

وتشير التقارير إلى أن امرأة واحدة تقريبًا من كل عشر نساء تعرضت للنبذ من جانب أسرتها أو مجتمعها، الأمر الذي يعني في كثير من الحالات شعورهن بعدم وجود مكان آمن أو مناسب يمكن العودة إليه. وتدعم هذه المعطيات أيضًا تجربة عدد من الأسر العراقية التي تعيّلها نساء والتي عادت عبر مركز الأمل، لكنها واجهت صعوبات في إيجاد جهات راعية تُيسر عودتها إلى مناطقها الأصلية. وأفادت قلة من النساء بأنهن يفضلن البقاء في مخيم الهول بسبب حالة عدم اليقين الاقتصادي أو انتظار أقارب محتجزين.

وعلى الرغم من أن معظم العراقيات والعراقيين عبّروا عن تفاؤلهم إزاء العودة من خلال برنامج مركز الأمل، فإن ما يقرب من أسرة عراقية واحدة من كل عشر (8 في المائة) صوّتت احتمالية عودتها بأنها منخفضة. وكانت غالبية المترددين في العودة من الأسر التي تعيّلها نساء من محافظة الأنبار، إذ أشارت المشاركات إلى استمرار المخاوف الأمنية في مناطقهن الأصلية.

وظلّ الخطر المتصور للرفض من جانب الأسرة أو المجتمع منخفضًا نسبيًا. غير أن هذا الخطر يرتفع بالنسبة للنساء اللواتي لا يمتلكن شبكات عائلية قوية، في ضوء الدور المحوري الذي تؤديه الشبكات العائلية في إنجاح عملية إعادة إدماج النساء. وهذا ينطبق بوجه خاص على النساء اللواتي يفتقرن إلى شبكات عائلية قوية، ولا سيما من لديهن عدد محدود من الأقارب الذكور أو ليس لديهن أقارب ذكور قادرين على تقديم الدعم، وكذلك في الحالات التي يُشبه فيها بتورط أفراد من الأسرة في إلحاق الأذى بهن. وفي بعض الحالات، تبرزت العائلات من هؤلاء النساء بدافع الخوف أو الوصم أو رفض اختيارتهن، مما تركهن دون دعم فعلي، أو خيارات محدودة للعودة، أو بلا وجهة واضحة في حال الإفراج عنهن من المخيم.

وعبّرت غالبية النساء من رعايا البلدان الثالثة عن رغبة قوية في العودة إلى بلدانهم الأصلية، وأفادت نصفهن بمحاولتهن التسجيل لإجراءات إعادة إلى أوطانهم في مناسبات متعددة. غير أن وتيرة التقدم ظلت بطيئة، واعتمدت كل دولة نهجًا مختلفًا - غالبًا غير متسق أو عدم وجود نهج - لإعادة مواطنيها.

وأفاد عدد محدود من الرجال والنساء بأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش شكّل عنصرًا محوريًا في هويتهم أو مسار حياتهم. ومع ذلك، وبينما أقر عدد قليل من المحتجزات/المحتجزين باستمرار تعاطفهم مع التنظيم، عبّرت غالبية عن خيبة الأمل والندم والقلق العميق إزاء مستقبل أطفالهم. وقد تأثروا بشدة بما عاشوه من تجارب مريرة، وأبدوا رغبة واضحة في مغادرة مخيم الهول، ولمّ شمل أسرهم، وضمان تعليم أطفالهم، والحصول على فرص عمل، والعيش في بيئة تتسم بالأمن والسلام.

التوصيات

الموجهة إلى منظومة الأمم المتحدة، من خلال فرقة العمل المعنية بمخيم الهول وأعضائها، وفرق الأمم المتحدة القطرية في كل من العراق وسوريا. تركّز هذه التوصيات على المبادرات في مجال الدعوة والسياسة والمبادرات البرنامجية.

تماشيًا مع الاستنتاجات والتوثيق الوارد في هذه الدراسة بشأن التجارب المتنوعة ولمحات عن حياة النساء والرجال والفتيات والفتيان المحتجزين تعسفيًا في مخيم الهول، أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مجموعة التوصيات التالية

توصيات لفرقة العمل في مخيم الهول وفرق الأمم المتحدة القطرية بشأن آلية تحديد وضع الأفراد

• يتعين أن تستند قرارات التبرئة إلى الأدلة، وأن تلتزم بالضمانات الإجرائية الواجبة، ومبادئ عدم إلحاق الضرر، وحساسية النزاع، وأن تتجنب الممارسات القسرية، بما في ذلك ما يُعرف بـ«اختبار الضمير» الأيديولوجي أو الإبلاغ القسري عن الأقارب، (مثل ممارسات الإخبار/التبرئة³ المعمول بها في العراق).

• ينبغي لوكالات الأمم المتحدة أن تدافع عن الإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفيًا، بمن فيهم الرجال والنساء والأطفال. كما يتعين على الأمم المتحدة إيلاء أولوية خاصة للإفراج العاجل عن الأطفال والأسر المحتجزة فقط على أساس الروابط الأسرية الذكورية أو نتيجة أخطاء إدارية. وتماشياً مع ولاياتها ذات الصلة، ينبغي للأمم المتحدة أن تقدّم دعمًا لوجستيًا لعمليات العودة أو إعادة التوطين.

• ينبغي أن تلتزم جميع الإجراءات التزامًا صارمًا بمبدأ عدم إعادة القسرية وبواجب بذل العناية الواجبة في مجال /حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بغير السوريين السوريين الذين ما زالوا رهن الاحتجاز التعسفي.

• ينبغي للأمم المتحدة أن تدعو بشكل قاطع إلى إشراك مراقبي حقوق الإنسان المستقلين في جميع مراحل العملية، بما يتماشى مع توصيات مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب.

توفر عملية الانتقال السياسي الحالي في سوريا فرصة بالغة الأهمية لتعزيز عمليات العودة وإعادة إلى الوطن من مخيم الهول وغيره من مواقع الاحتجاز التعسفي، بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، وبما يتماشى مع ولاياتها ذات الصلة ومن خلال نهج أعمى شامل، دعم تنفيذ آلية شفافة، ومحددة زمنيًا، ومتوافقة مع حقوق الإنسان لتحديد وضع الأفراد المحتجزين تعسفيًا، بما يتيح مراجعة الأسباب الفردية لاحتجازهم.

• يتعين أن تلتزم أي آلية بمعايير صارمة لحقوق الإنسان، ولا سيما المعايير المتعلقة بضمانات الإجراءات القانونية الواجبة ومعايير حقوق الطفل. كما يجب أن تدمج نهجًا مراعية لاحتياجات النساء والفتيات وكذلك ظروف النزاع، وأن تلتزم بمبدأ عدم إعادة القسرية وغيره من المعايير القانونية الدولية ذات الصلة. كما ينبغي تنسيق هذه الآلية ضمن إطار عمل مشترك بين الوكالات، وبالتشاور مع خبراء قانونيين وطنيين ودوليين.

• ينبغي وضع آليات محددة للفحص والمعالجة وإعادة الإدماج للأفراد الذين يُحتمل تورطهم في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني و/أو جرائم إرهابية، بالاستناد إلى أفضل الممارسات في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة التأهيل، والقانون الجنائي الدولي، والعدالة الجنائية في سياق مكافحة الإرهاب.

3 وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء، العراق: القبائل العربية والقانون العرفي (6 نيسان/أبريل 2023)، ولا سيما القسم المتعلق بـ«التبرئة»، الذي يعرّف التبرئة (التنصل القبلي) والإخبار (إخطار المحكمة رسميًا) ويشرح كيفية استخدام الآليتين لتيسير عودة العائلات التي يُزعم ارتباطها بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش بموجب القانون العراقي.

توصيات لفرقة العمل في مخيم الهول وفريق الأمم المتحدة القطري في سوريا لتيسير عمليات العودة

وينبغي لأعضاء فرقة العمل والوكالات ذات الصلة زيادة مستويات التمويل والدعم المقدم لعمليات العودة المنسقة والطوعية والقائمة على حقوق الإنسان، بما يشمل تقديم المساعدات اللوجستية والمالية، وإتاحة سبل الوصول إلى خدمات الدعم النفسي-الاجتماعي والدعم المجتمعي، وذلك على نحو يتسق مع مبدأ عدم الإعادة القسرية.

قد يكون التحول السياسي الأخير قد أسهم في الحد من المخاوف المرتبطة بالانتقام وفتح فرصًا جديدة لتسريع الإفراج عن السوريين والسوريين وعودتهم من مخيم الهول. ومع ذلك، لا تزال الوكالات المعنية تواجه فجوات كبيرة في التمويل والعمليات تعيق الاستفادة الكاملة من هذه الفرص.

توصيات لفرقة العمل في مخيم الهول وفريق الأمم المتحدة القطري في العراق بشأن جهود الإعادة إلى الوطن

وامتثاله المثبت للمعايير القائمة على حقوق الإنسان.

• كما يلزم تطوير برامج مخصصة تستجيب للحقوق والاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات العراقيات العائدات، ولا سيما الأسر التي تعيلها نساء، واللاتي يواجهن وصفاً اجتماعياً، ونقصاً في الوثائق المدنية، وهشاشة أوضاعهن الاقتصادية، ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، وينبغي الاسترشاد بالدروس المستفادة من هذا السياق وأخذها في الاعتبار عند وضع نُهج البرامج المراعية للمرأة ضمن خطط الإعادة إلى الوطن وغيرها من مسارات إعادة التوطين.

• يلزم تعزيز مستوى الوضوح والشفافية فيما يتعلق بإجراءات المغادرة من مركز الأمل، الذي يُنظر إليه في الوقت الراهن من قبل بعض المحتجزات/المحتجزين بوصفه مرفق احتجاز مغلق.

قاد العراق جهود إعادة المحتجزات/المحتجزين إلى الوطن من مخيم الهول، بتيسير عودة أكثر من 10,000 شخص من خلال برنامج مركز الأمل. غير أن وتيرة هذه العمليات قد تباطأت في الآونة الأخيرة، الأمر الذي يستدعي تعزيزها بصورة عاجلة لمعالجة حالات الاحتجاز التعسفي المستمرة.

• يلزم تعزيز التمويل والدعم التقني لتوسيع قدرات العراق وتسريع إجراءات الإعادة إلى الوطن.

• يظل الخوف من الاعتقال، ولا سيما بين الرجال، العائق الرئيسي أمام العودة. ولمعالجة هذا التحدي، ينبغي أن يشمل التمويل تحليلاً مفصلاً للفجوات القائمة في ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة وحماية حقوق الإنسان، ودعمها وتعزيزها من قبل الجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة، وأن تكون مرهونة بالالتزام العراقي

توصيات لفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الحكومية المناظرة في العراق وسوريا بشأن الإدماج

اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا، والهيئة الوطنية المنشأة حديثاً للمفقودين، بما يكفل احترام الحق في وحدة الأسرة.

• كما ينبغي توسيع نطاق المساعدة القانونية لمعالجة العوائق المتعلقة بالتوثيق، والإسكان، وحقوق الأراضي والممتلكات، والحالة المدنية، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال.

• ينبغي أن تتضمن جهود إعادة الإدماج مجموعة من التدخلات، تشمل على وجه الخصوص:
- توفير منح نقدية ودعم سبل العيش للنساء
- إتاحة التعليم التعويضي للأطفال
- تقديم خدمات محو الأمية والدعم النفسي-الاجتماعي للنساء

- توفير دعم مخصص للنساء اللواتي يواجهن الوصم أو يفتقرن إلى شبكات الدعم الأسري، بما في ذلك أماكن الإيواء المؤقتة، وبرامج التوعية للمجتمعات المضيفة.

الفعال للمرأة في برامج العدالة الانتقالية وإعادة الإدماج

لمنع تجدد دوامات العنف والتطرف، ينبغي لفرقة العمل تعزيز الحوكمة الشاملة والخاضعة للمساءلة، والاستثمار في استراتيجيات إعادة إدماج مراعية للمرأة في العراق وسوريا، ولا سيما في مناطق العودة. ويتعين أن تتضمن هذه الاستراتيجيات إشراك العائدات/العائدين، ولا سيما النساء والشباب، في جهود بناء السلام والحوكمة المحلية إلى جانب تعزيز الخدمة العامة والتماسك الاجتماعي.

• كما ينبغي إدماج النساء اللواتي سبق احتجازهن في مخيم الهول بصورة فعالة في عمليات المصالحة الوطنية والمحلية، بما في ذلك من خلال منصات مثل المجلس الاستشاري النسائي التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في سوريا.

• يشكّل دعم لّم شمل العائلات والبحث عن الأشخاص المفقودين ركيزة أساسية في مسارات التعافي وإعادة الإدماج، ولا سيما بالنسبة للنساء المتضررات من فقدان أقاربهن الذكور أو الانفصال عنهم. وينبغي تنسيق هذه الجهود بصورة وثيقة مع الجهات المختصة، بما في ذلك:

توصيات للبعثات الإنسانية والدبلوماسية الدولية بشأن منصات الدعوة

بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش.

- كما ينبغي إشراك النساء اللواتي سبق احتجازهن في مخيم الهول بصورة فعّالة في عمليات العدالة والمصالحة الدولية. وتقدّم تجاربهن، بما في ذلك أشكال مقاومتهن لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش، نظرة عميقة لبرامج الوقاية واستراتيجيات إعادة الإدماج.

ينبغي لفرقة العمل مواصلة استخدام المحافل الدولية للحفاظ على الضغط الدبلوماسي على الدول للوفاء بالتزاماتها في إعادة رعاياها من مخيم الهول إلى أوطانهم وإعادة توطينهم، وتحسين أوضاعهم بما يتوافق مع معايير حقوق الإنسان.

- ينبغي أن تسهم جهود الدعوة في التصدي للوصم الاجتماعي الواسع النطاق الذي يطال المحتجزين، ولا سيما النساء، استنادًا إلى مزاعم غير مثبتة بشأن صلاتهم

توصيات لفريق الأمم المتحدة القطري في سوريا والسلطات المؤقتة والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا لضمان تلبية الأوضاع في مخيم الهول للمعايير الإنسانية الدولية ومعايير حقوق الإنسان

- توجد حاجة ملحة إلى توفير تمويل كافٍ لضمان تقديم الخدمات الأساسية، ولا سيما في مجالات الصحة، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وحماية الطفل، والتعليم، وسبل كسب العيش، من أجل الحد من الوفيات التي يمكن الوقاية منها ودعم حقوق الطفل.

- ينبغي مراجعة القيود المفروضة على عمل المنظمات غير الحكومية للسماح بتوظيف النساء بأجر في المخيم لدعم صحتهن النفسية، والحد من تعرضهن للاستغلال.

- كما يُوصى بتوسيع نطاق خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي المراعية للصدمات داخل المخيم وامتدادها إلى مناطق العودة، بما في ذلك من خلال مجموعات دعم الأقران، والمساحات الآمنة، لتعزيز إعادة التأهيل ومداواة الجراح النفسية وإعادة الإدماج.

ينبغي لأعضاء فرقة العمل الدعوة إلى تعزيز رصد انتهاكات حقوق الإنسان داخل مخيم الهول، بوسائل من بينها إنشاء آلية مستقلة للشكاوى والرصد، وضمان حصول المحتجزات والمحتجزين على الإجراءات القانونية الواجبة وتوفير الضمانات القانونية الأساسية. وينبغي منح المراقبين المستقلين لحقوق الإنسان الوصول بشكل مجدي إلى جميع أماكن الاحتجاز، بما يتماشى مع التوصيات السابقة الصادرة عن آليات الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة.

- ينبغي الاعتراف بالناجيات من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات الموجهة ضد المرأة مثل الزواج القسري والعنف الجنسي والاتجار بالبشر، بوصفهن ضحايا، وإعطائهن الأولوية في مسارات الحماية والرعاية، وفي ترتيبات الإفراج الآمنة والمراعية للصدمات النفسية. كما ينبغي للوكالات المعنية إنشاء نظم قوية للمساءلة، وقنوات إبلاغ سرية، وآليات استجابة مجتمعية فعالة للعنف ضد المرأة.